مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٢٨ع٦ ص ص: ١٣٣- ١٦١ (٢٠٢٠م)
DOI:10.4197/Art.28-6.5

حديث معاذ رضي الله عنه في الاجتهاد
بين القبول والرد

أ.د. محمد سيد أحمد شحاته

أستاذ الحديث وعلومه

جامعة الأزهر كلية أصول الدين أسيوط

وجامعة المجمعة- كلية التربية الزلفي

مستخلص. هناك أحاديث يحتج بها الفقهاء والأصوليون، وتبنى عليها القواعد المهمة، تحتاج إلى بحث وتدقيق وحكم عليها، إذ ثبوتها يعنى الاطمئنان إلى العمل بها. ومن الأحاديث التي اشتهرت وانتشرت، وملأت بطون كتب السنة، والفقه، والأصول، والتفسير، حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في الاجتهاد، تصدر به أبواب الاجتهاد. وقد اختلف العلماء فيه من حيث القبول والرد، فقبله جماعة من العلماء، واستدلوا به، ورده آخرون وحكموا عليه بالضعف، بل والضعف الشديد. وكان لكل واحد من هؤلاء حجته ودليله، وهو أمر يحتاج إلى بحث وتدقيق، عند الحكم على هذا الحديث، كل هذا دفعني إلى البحث والتنقيب، وجمع أقول العلماء حتى أصل إلى الصواب في الحكم على الرواية. والهدف من البحث: التعرف على نصوص الرواية وتخريجها، وذكر الروايات الأخرى لحديث معاذ، والوقوف على أقوال المصححين والمضعفين للرواية، وبيان أدلتهم، وذكر الراجح عند الحكم على الرواية، والوقوف على معنى الحديث. ومنهج البحث استنباطي حيث أسوق الأدلة وكلام العلماء، ثم استنبط الحكم النهائي.
وهذه أهم النتائج: أن الرواية مشهورة، وأن من حكم على الرواية بالصحة معظمهم من الفقهاء والمتأخرين، ومن ضعف الرواية جلهم من المحدثين وأن الراجح ضعف الرواية نظراً لاضطرابها، وارسالها، وجهالة بعض رجالها.
ومن التوصيات: الاعتناء بتخريج الأحاديث المشتهرة، والاعتناء بدراسة أحاديث الأحكام، وخاصة التي تبنى عليها القواعد.

المقدمة

الْحَمد لله لذاته وَجَمِيل صِفَاته، وَالشُّكْر لَهُ على آلائه ونعمائه وعطائه وهباته، وَالصَّلَاة وَالسَّلَام على عَبده وَرَسُوله الْمَبْعُوث بِالدّينِ المتين، وَالْكتاب الْمُبين، نَبِينَا مُحَمَّد الرَّسُول الْأمين، وعَلى آله وَأَصْحَابه الهداة المهتدين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فمن المعلوم أن القرآن الكريم والسنة النبوية يبني عليها الفقهاء والأصوليون قواعدهم وأصولهم، ومنهما تؤخذ الأحكام الفقهية، والقواعد الأصولية،

والقرآن منقول بالتواتر، فهو يفيد اليقين، والسنة منها ما يفيد اليقين، كالحديث المتواتر، والخبر المحتف بالقرائن، ومنها ما يفيد الظن، والذي يفيد الظن منه الصحيح والحسن والضعيف، والصحيح والحسن هما القسم الأول من الحديث وهو المقبول، والضعيف وما دونه هو القسم الثاني المردود، وهذا يعني أن المستدل بحديث لا بد أن ينظر في درجته من حيث القبول والرد قبل أن يستنبط منه الحكم الشرعي، إذ الحكم ينبغي أن يبنى على القسم الأول.

وهناك أحاديث كثيرة يحتج بها الفقهاء والأصوليون، بل وعليها تبنى بعض القواعد المهمة، تحتاج إلى بحث وتدقيق وعناية في الحكم عليها، إذ ثبوتها يعنى الاطمئنان إلى العمل بها، وضعفها يعني ضعف الاستدلال بها.

ومن الأحاديث التي اشتهرت وانتشرت، وملأت بطون كتب السنة، وكتب الفقه، والأصول، بل والتفسير، حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في الاجتهاد، حيث تُصدر به أبواب الاجتهاد، وقد اختلف العلماء فيه من حيث القبول والرد، فقبله جماعة من العلماء، واستدلوا به، بينما رده آخرون وحكموا عليه بالضعف، بل والضعف الشديد.

وكان لكل واحد من هؤلاء حجته ودليله، وهو أمر يحتاج إلى بحث وتدقيق، عند الحكم على هذا الحديث، كل هذا دفعني إلى البحث والتنقيب، وجمع أقول العلماء حتى أصل إلى الصواب في الحكم على الرواية، وقد جردت نفسي عند الكتابة من كل ميل وهوى في التصحيح والتضعيف، وبدأت أبحث عن الرواية في بطون كتب السنة النبوية، وأنظر في حجج المصححين، وفي أدلة المضعفين، وانظر بنفسي في رواة الأسانيد، سائلاً الله أن يلهمني الصواب والسداد في القول والعمل. فأسميت البحث: "حديث معاذ في الاجتهاد بين القبول والرد".

أهداف البحث:

- التعرف على نص الرواية
- تخريج الرواية، ودراسة الإسناد.
- ذكر الروايات الأخرى الحديث معاذ.
- الوقوف على أقوال المصححين، وأقوال المضعفين للرواية، وبيان أدلتهم.
- ذكر الراجح عند الحكم على الرواية.
- الوقوف على معنى الحديث.

منهج البحث:

منهج استنباطي فإني أسوق الأدلة وكلام العلماء، ثم أستنبط الحكم النهائي.

الدراسات السابقة:

لم أقف فيما بين يدي على من كتب في هذا الموضوع على جهة الاستقلال اللهم إلا ما كتبه:

(١) الشيخ الكوثري في مقالات الكوثري، وقد حكم على الحديث بالصحة وانتصر لهذا بكل الطرق.

(٢) الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة، وقد قام بالرد على الشيخ الكوثري، وحكم على الحديث بالضعف.

(٣) الإناس للشيخ علي الحلبي ، وقد مضى عليه(١٢) عاما.

(٤) إتحاف الفضلاء للشيخ نشأت كمال مطبوع ١٤٣٧ .

(٥) حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في اجتهاد الرأي، للشيخ الكوثري.

(٦) وقد أشار إليه المتقدمون في كتبهم، من أمثال: "ابن طاهر ، وابن عبد الهادي، وابن كثير ، والشوكاني"، وقد قمت في هذا البحث باستقصاء التخريج، واستقصاء أقوال المصححين، والمضعفين، وجمعت أدلة هؤلاء وهؤلاء، ووجهة نظر كل فريق، وبيان هل المعنى صحيح أم لا؟.

خطة البحث:

هذا وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تأتي في: مقدمةٍ، وخمسةِ مباحث، وخاتمةٍ.

المقدمة: أهمية الموضوع، وأهدافه، ومنهجه، وخطة السير فيه.

المبحث الأول: نص الرواية وتخريجها ودراسة الإسناد، وتحته أربعة مطالب.

المطلب الأول: نص الرواية.

المطلب الثاني: تخريج الرواية، وتحته أربعة فروع.

الفرع الأول: تخريج الرواية الموصولة. الفرع الثاني: تخريج الرواية المرسلة

الفرع الثالث: تخريج الرواية المنقطعة. الفرع الرابع: تخريج الرواية الموقوفة.

المطلب الثالث: دراسة إسناد الرواية.

المطلب الرابع: روايات أخرى لحديث معاذ.

المبحث الثاني: المصححون والمضعفون للرواية، وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المصححون للرواية.

المطلب الثاني: المضعفون للرواية.

المطلب الثالث: القول الراجح في الرواية.

المطلب الرابع: خلاصة الحكم على الرواية.

المطلب الخامس: الجواب عن أدلة المصححين.

المبحث الثالث: الكلام على معنى الحديث.

الخاتمة: أهم النتائج، والتوصيات.

المبحث الأول: نص الرواية وتخريجها ودراسة الإسناد

المطلب الأول: نص الرواية.

عَنْ أُنَاسٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: " كَيْفَ تَقْضِى إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ"، قَالَ أَقْضِى بِكِتَابِ اللَّهِ. قَالَ: "فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِى كِتَابِ اللَّهِ"، قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلاَ فِى كِتَابِ اللَّهِ"،». قَالَ: "أَجْتَهِدُ رَأْيِى وَلاَ آلُو"، فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدْرَهُ، وَقَالَ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرْضِى رَسُولَ اللَّهِ". هذا لفظ أبي داود[١]، وأحمد[٢]، والطيالسي[٣]، والطبراني[٤]، والطحاوي[٥]، والبغوي[٦]، والبيهقي[١].

---

(١) سنن أبي داود، أبو داود السجستاني، (٣/ ٣٣١) ح(٣٥٩٥).
(٢) في (٣٦/ ٣٣٣) رقم(٢٢٠٠٧).
(٣) مسند الطيالسي، أبو داود الطيالسي، (١/ ٤٥٤) ح(٥٦٠).
(٤) المعجم الكبير، الطبراني، (٢٠/ ١٧٠) ح(٣٦٢).
(٥) شرح مشكل الآثار، الطحاوي، (٩/ ٢١٢) ح(٣٥٨٣).
(٦) شرح السنة، البغوي، (١٠/ ١١٦).

وجاءت بلفظ: "قَالَ: "كَيْفَ تَقْضِي؟"، فَقَالَ: أَقْضِي بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: "فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟"، قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟»، قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي، قَالَ: "الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ". أخرجه: الترمذي[٢].

وجاءت الرواية بهذا اللفظ. "كَيْفَ تَصْنَعُ إِنْ عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟" قَالَ: أَقْضِي بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ.. الحديث. أخرجها: أحمد[٣]، وابن عبد البر[٤].

وجاءت بلفظ: قال: "أرأيت إن عرض لك قضاء كيف تقضي؟". أخرجها: الدرامي[٥].

وفي رواية قَالَ لَهُ: كَيْفَ تَقْضِي ؟ ولم يذكر إن عرض لك قضاء. أخرجها: ابن أبي شيبة[٦]، والشافعي[٧]. وسيأتي مزيد تخريج للرواية في المطلب القادم.

المطلب الثاني: التخريج.

الرواية جاءت موصولة، ومرسلة، ومنقطعة، وموقوفة.

فرويت موصولة هكذا: *عن ناس من أصحاب معاذ من أهل حمص، عن معاذ.*

ورويت مرسلة هكذا: *عن رجال من أصحاب معاذ، أن النبي ﷺ لما بعثه إلى اليمن.*

ورويت منقطعة بدون ذكر أصحاب معاذ هكذا عن الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة، عن معاذ بن جبل.. هكذا ولم يذكر أصحاب معاذ.

ورويت موقوفة على محمد بن عبيد الثقفي:

الفرع الأول: تخريج الرواية الموصولة.

أخرجه: أحمد[٨]، **قال:** حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي عون، عن الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة، عن ناس من أصحاب معاذ من أهل حمص، عن معاذ: ... به بلفظه. وقال[٩]: حدثنا عفان، حدثنا شعبة، أخبرني أبو عون قال: سمعت الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة ..به.

وأبو داود قال[١٠]: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، ... به فَذَكَرَ مَعْنَاهُ.(موصلاً).

والترمذي[١١]: قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، وعبدالرحمن بن مهدي قالا: حدثنا شعبة، ... به نحوه

قال أبو عيسى: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندي بمتصل وأبو عون الثقفي اسمه محمد بن عبيد الله.

والدارمي[١]، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ...به بنحوه، إلا أنه قال: "عن عمرو بن الحارث"...به.

(١) السنن الكبرى، البيهقي، (١٠/ ١١٤) ح(٢٠٨٣٦).
(٢) سنن الترمذي، الترمذي، (٣/ ٦١٦).
(٣) أحمد، في المسند، (٣٦/ ٣٣٣).
(٤) جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، (٢/ ٨٤٦) ح(١٥٩٤).
(٥) سنن الدارمي، الدارمي، (١/ ٤٠).
(٦) المُصنف، ابن أبي شيبة، (٧/ ٢٣٩).
(٧) المسند، الشافعي، (١/ ٢١٨) ح(٦٠٤).

(٨)المسند، أحمد، (٣٦/ ٣٣٣) ح(٢٢٠٠٧).
(٩) المسند، أحمد (٣٦/ ٤١٦) ح(٢٢١٠٠).
(١٠) السنن، أبو داود، كتاب الأقضية، باب اجْتِهَادِ الرَّأْيِ فِى الْقَضَاءِ، (٣/ ٣٣١) ح(٣٥٩٥).
(١١) السنن، الترمذي، في كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، (٣/ ٦١٦) ح(١٣٢٧).

وأبو داود الطيالسي[٢]، قال: قال شُعْبَةُ، ...به، قال: "عَنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصٍ قَالَ: وَقَالَ مَرَّةً عَنْ مُعَاذٍ".

وابن أبي شيبة[٣]، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، ...به. وقال[٤]: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرٍو الْهُذَلِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ، عن معاذ.

وابن سعد[٥]، قال: أخبرنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا شعبة بن الحجاج....به.

وقال[٦]: أخبرنا يزيد بن هارون، وأبو الوليد الطيالسي، قالا: أخبرنا شعبة بن الحجاج...به.

وعبد بن حميد[٧]، قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، ثَنَا شُعْبَةُ،..به.

والعقيلي[٨]، قال: الحديث حدثنيه جدي، رحمه الله قال: حدثنا سليمان بن حرب، (ح) وحدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ قال حدثنا عفان، ح وأخبرنا إبراهيم بن محمد قال: حدثنا مسلم قالوا: حدثنا شعبة....به.

ومحمد بن خلف، وكيع البغدادي[٩]، من طريق .. علي بْن الجعد بْن شعبة، عَن أبي عون الثقفي...به.

وقال[١٠]: حَدَّثَنِي أَحْمَد بْن عبيد بْن إسحاق الشيباني، عَن ابن عون، عَن رجل من ثقيف؛ قال: بعث رَسُوْلُ اللهِ ﷺ معاذاً إِلَى اليمن...، ثم ذكر معناه.

والطحاوي[١١]، قال: حدثنا محمد بن جعفر بن أعين، قال: حدثنا عاصم بن علي بن عاصم، قالا: حدثنا شعبة بن الحجاج ، ...به.

والطوسي[١٢]، قال: حَدَّثَنا محمد بن بشار، قال: حَدَّثَنا محمد بن جعفر وعبدالرحمن قالا: حَدَّثَنا شعبة، ... به

والبيهقي[١٣]، بإسناده إلى الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ....به.

ومن طريق مُسَدَّد، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ....به [١٤].

ومن طريق: أبي داود، أنا شعبة، أخبرني أبو عون الثقفي قال: سمعت الحارث بن عمرو يحدث عن أصحاب معاذ من أهل حمص قال: وقال مرة عن معاذ [١٥].

وابن عبدالبر[١٦]، قال: قَرَأْتُ عَلَى عبدالوَارِثِ بْنِ سُفْيَانَ، أَحَدَّثَكُمْ قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ؟ قَالَ: نَعَمْ، حَدَّثَنَا قَالَ: نا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، ثنا مُسَدَّدٌ قَالَ: نا يَحْيَى

(١) السنن، الدارمي، في كتاب العلم، باب الفتيا وما فيه من الشذوذ، (١/ ٤٠) ح(١٧٠).
(٢) المسند، أبو داود الطيالسي، (١/ ٤٥٤) ح(٥٦٠).
(٣) المُصنف، ابن أبي شيبة كتاب البيوع والأقضية، باب فِي الْقَاضِي مَا يَنْبَغِي أَنْ يَبْدَأَ بِهِ فِي قَضَائِهِ، (٧/ ٢٣٩) ح(٢٣٤٤٢).
(٤) المُصنف، ابن أبي شيبة، كِتاب أقضِيةِ رسولِ اللهِ ﷺ (١٠/ ١٧٧) ح(٢٩٧١٠).
(٥) الطبقات الكبرى، ابن سعد، (٢/ ٣٤٧).
(٦) الطبقات الكبرى، ابن سعد، (٣/ ٥٨٤).
(٧) المنتخب من مسند عبد بن حميد، الكشي، (١/ ١٥١) ح(١٢٤).
(٨) الضعفاء الكبير، العقيلي، (١/ ٢١٥).
(٩) أخبار القضاة، وكيع، (١/ ٩٧).
(١٠) أخبار القضاة، وكيع، (١/ ٩٨).
(١١) شرح مشكل الآثار، الطحاوي، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في القضاة: من منهم في النار ، ومن منهم في الجنة؟، (٩/ ٢١٢) ح(٣٥٨٣).
(١٢) مختصر الأحكام، الطوسي، (٦/ ٣٣) ح(١٢٢٧).
(١٣) في السنن الكبرى، البيهقي، كتاب آداب القاضي، باب مَا يَقْضِى بِهِ الْقَاضِى وَيُفْتِى بِهِ الْمُفْتِى، (١٠/ ١١٤) ح(٢٠٨٣٦).
(١٤) السنن الكبرى، البيهقي، (١٠/ ١١٤) ح(٢٠٨٣٧).
(١٥) السنن الصغرى، البيهقي، باب ما يحكم به الحاكم، (٩/ ٣٣) ح(٤١٦٩).
(١٦) جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، (٢/ ٨٤٤) ح(١٥٩٢).

الْقَطَّانُ، عَنْ شُعْبَةَ ... به. ومن طريق: عُثْمَان بْن عُمَر قَالَ: أَنَا شُعْبَةُ،...به[١].

والخطيب البغدادي[٢]، قال: أنا الحسن بن أبي بكر ، وعثمان بن محمد العلاف ، قالا: أنا محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي ، نا جعفر يعني ابن محمد بن شاكر الصائغ–نا عفان ، نا شعبة...به. ومن طريق محمد بن جعفر ، نا شعبة....به[٣].

وابن عساكر[٤]، قال: أخبرنا أبو محمد عبدالجبار بن أحمد الفقيه، وأبو المعالي محمد بن إسماعيل، قالا: أنا أبو بكر أحمد بن الحسين، أنا علي بن أحمد بن عبدان، أنا أحمد بن عبيد الصفار، نا الحارث بن أبي أسامة، نا يزيد بن هارون، أنا شعبة بن الحجاج...به.

والمزي[٥]، بإسناده إلى أبي الوليد الطيالسي، قال: حدثنا شعبة،... به.

وابن حجر[٦]، بإسناده إلى عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، أخبرنا يحيى بن حماد، حدثنا شعبة... به.

الفرع الثاني

تخريج الرواية المرسلة

أخرجها أحمد[٧]، قال: حدثنا وكيع، حدثنا شعبة، عن الحارث بن عمرو، عن رجال من أصحاب معاذ، أن النبي ﷺ لما بعثه إلى اليمن.

وأبو داود[٨]، قال: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِى عَوْنٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَخِي الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، ... به.

والترمذي[٩]، قال: حدثنا هناد، حدثنا وكيع، عن شعبة، ..به بمعناه. (مرسلاً)

والعقيلي[١٠]: قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز قال: حدثنا أبو عبيد يعني القاسم بن سلام، قال: حدثنا يزيد بن هارون، وأبو النضر، عن شعبة...به.(مرسلاً).

والبيهقي[١١]، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُقْرِئُ ، أبنا الْحَسَنُ بْنُ إِسْحَاقَ، ثنا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الْقَاضِي، ثنا عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ، أبنا شُعْبَةُ،...به. (مرسلاً).

وابن عبد البر[١٢]، قال: وَأَخْبَرَنَا عبدالوَارِثِ قَالَ: نا قَاسِمٌ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ قَالَ: نا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أنا شُعْبَةُ، ...به.

وابن حزم[١٣]، قال: حدثنا عبدالله بن ربيع التميمي، ثنا عبدالملك بن عمر الخولاني، نا محمد بن بكر البصري، نا أبو داود السجستاني، نا حفص بن عمر، نا شعبة...به.

---

(١) السابق، ابن عبد البر، (٢/ ٨٤٦) ح(١٥٩٤).
(٢) الفقيه والمتفقه، الخطيب، (١/ ٢٢٥) ح(٤٠٧)، (١/ ٢٧٠) ح(٥٠٨) .
(٣) الفقيه والمتفقه، الخطيب، (١/ ٢٧١) ح(٥٠٩).
(٤) تاريخ دمشق، ابن عساكر، (٥٨/ ٤١١).
(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، (٥/ ٢٦٦).
(٦) موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، ابن حجر، (١/ ١١٨).
(٧) المسند، أحمد، (٣٦/ ٣٨٢) ح(٢٢٠٦١).
(٨) السنن، أبو داود، في كتاب الأقضية، باب اجْتِهَادِ الرَّأْيِ فِى الْقَضَاءِ، (١١) (٣/ ٣٣٠) ح (٣٥٩٤).
(٩) السنن، الترمذي، في كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، (٣/ ٦١٦) ح(١٣٢٧).
(١٠) الضعفاء الكبير، العقيلي (١/ ٢١٥).
(١١) المدخل إلى السنن الكبرى، البيهقي، بَابُ تَرْكِ الْحُكْمِ بِتَقْلِيدِ أَمْثَالِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ حَتَّى يَعْلَمَ مِثْلَ عِلْمِهِمْ، (ص: ٢٠٧) ح(٢٥٦).
(١٢) جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، (٢/ ٨٤٥) ح(١٥٩٣)، والانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ١٤٣).
(١٣) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، (٦/ ٢٦).

والجوزقاني(١)، بإسناده إلى البيهقي، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، أخبرنا أبو محمد عبدالله بن جعفر بن أحمد بن فارس الأصفهاني، قال: حدثنا أبو بشر يونس ابن حبيب بن عبدالقاهر، قال: حدثنا أبو داود بن سليمان بن داود الطيالسي، أخبرنا شعبة ....به.

وابن الجوزي(٢)، قال: بإسناده إلى الطَّيَالِسِيّ قَالَ: نا شُعْبَةُ...به.

الفرع الثالث: تخريج الرواية المنقطعة

أخرجه منقطعاً بدون ذكر أصحاب معاذ.

الطبراني(٣)، قال: حدثنا أحمد بن عمرو القطراني، ثنا سليمان بن حرب، ثنا شعبة، عن أبي عون الثقفي، عن الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة، عن معاذ بن جبل.. هكذا ولم يذكر أصحاب معاذ.

الفرع الرابع: تخريج الرواية الموقوفة

أخرجه موقوفاً على محمد بن عبيد الثقفي: ابن أبي شيبة، قال(٤): حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: لَمَّا بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ ..بمعناه.

ووكيع البغدادي(٥)، قال: حَدَّثَنِي أَحْمَد بْن عبيد بْن إسحاق الشيباني، عَن ابن عون، عَن رجل من ثقيف؛ قال: بعث رَسُوْلُ اللهِ ﷺ معاذاً إِلَى اليمن؛ ثم ذكر معناه.

ملاحظاتي على التخريج:

هذا الحديث روي مرة موصولاً، ومرة مرسلاً، ومرة منقطعاً، ومرة معضلاً.

المطلب الثالث:

دراسة الإسناد .

شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري.

ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة، وكان عابداً من السابعة مات سنة ستين، روى له الجماعة(٦).

محمد بن عبيد الله بن سعيد أبو عون الثقفي الكوفي الأعور.

ثقة من الرابعة روى له الجماعة عدا ابن ماجه(٧).

الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة.

قال البخاري: لا يصح ولا يعرف(٨)، وقال مسلم: وَمِمَّنْ تفرد عَنهُ أَبُو عون الثَّقَفِيّ مُحَمَّد بن عبيد الله بالرواية الْحَارِث بن عَمْرو بن أخي الْمُغيرَة بن شُعْبَة(٩)، وذكره ابن حبان في الثقات(١٠)، وقال

(١) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الجوزقاني، (١/ ٢٤٣) ح(١٠١).
(٢) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي، (٢/ ٢٧٢) ح(١٢٦٤).
(٣) المعجم الكبير، الطبراني، (٢٠/ ١٧٠) ح(٣٦٢).
(٤) المُصنف، ابن أبي شيبة، كتاب البيوع والأقضية، باب فِي الْقَاضِي مَا يَنْبَغِي أَنْ يَبْدَأَ بِهِ فِي قَضَائِهِ، (٧/ ٢٣٩) ح(٢٣٤٤٣).
(٥) أخبار القضاة، وكيع، (١/ ٩٨).
(٦) تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: ٢٦٦) ت(٢٧٩٠).
(٧) تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: ٤٩٤) ت(٦١٠٧).
(٨) التاريخ الكبير، البخاري، (٢/ ٢٧٧) ت(٢٤٤٩)، والتاريخ الصغير، البخاري، (١/ ٣٠٤).
(٩) المنفردات والوحدان، مسلم، (ص: ١٨٩) ت(٨٣٦).
١٠) الثقات، ابن حبان، (٦/ ١٧٣) ت(٧٢١٩).

الذهبي: "مجهول"[١]، وقال ابن حجر: مجهول من السادسة مات بعد المائة[٢].

روى له أبو داود والترمذي[٣].

ناس من أصحاب معاذ من أهل حمص.

من الواضح أن أصحاب معاذ هكذا بدون تسمية لهم ذكر في أكثر من موضع.

فعَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ قُلْتُ لِابْنِ مَسْعُودٍ رَضِىَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ أَصْحَابَ مُعَاذٍ قَدِمُوا مِنَ الشَّامِ فَكَبَّرُوا عَلَى مَيِّتٍ لَهُمْ خَمْسًا. فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَيْسَ عَلَى الْمَيِّتِ مِنَ التَّكْبِيرِ وَقْتٌ كَبِّرْ مَا كَبَّرَ الإِمَامُ فَإِذَا انْصَرَفَ الإِمَامُ فَانْصَرِفْ[٤]. وعن داود بن الحصين، أنه بلغه: " أنه لما وقع الوجع عام عمواس قال أصحاب معاذ: هذا رجز قد وقع[٥]. وعَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، قَالَ: اخْتَلَفَ رَجُلاَنِ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ فِي خَلِّ الْخَمْرِ، فَسَأَلاَ أَبَا الدَّرْدَاءِ ؟ فَقَالَ: لاَ بَأْسَ بِهِ[٦]. وفي ترجمة عبادة بن نسي الكندي من أهل الشام قال ابن حبان: يروي عن جماعة من التابعين أصحاب معاذ[٧]. وقال أبو مسهر وكان أصحاب معاذ بن جبل أكبرهم مالك بن عامر السكسكي وكان رأس القوم ويزيد بن عميرة الزبيدي وكان من رؤوسهم وعبدالرحمن بن غنم الأشعري وعشور السكسكي[٨].

معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، أبو عبدالرحمن، مشهور من أعيان الصحابة، شهد بدراً وما بعدها، وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن، مات بالشام سنة ثماني عشرة، روى له الجماعة[٩].

ملاحظاتي على الرواية:

أولاً: أن الحديث روي مرة عَنْ نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ هكذاً.

وحدث به كذلك، عن شعبة يزيد بن هارون، ويحيى القطان، ووكيع، وعفان، وعاصم ابن علي، وغندر.

ومرة عَنْ أُنَاسٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هكذا مرسلاً.

وحدث به كذلك، عن شعبة عبدالرحمن بن مهدي، وأبو الوليد، والرصاصي، وعلي ابن الجعد، وعمرو بن مرزوق.

قال الدارقطني: "والمرسل أصح"[١٠].

وروي مرة ثالثة هكذا كما في الطبراني قال: حدثنا أحمد بن عمرو القطراني، ثنا سليمان بن حرب، ثنا شعبة، عن أبي عون الثقفي، عن الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة، عن معاذ بن جبل.. هكذا ولم يذكر أصحاب معاذ.

(١) ميزان الاعتدال، الذهبي، (١/ ٤٣٩) ت(١٦٣٥).
(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: ١٤٧) ت(١٠٣٩).
(٣) الضعفاء الكبير، العقيلي، (١/ ٢١٥) ت(٢٦٢)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، (٢/ ٤٦٥) ت(٣٨٠)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، (٥/ ٢٦٦) ت(١٠٣٤)، ميزان الاعتدال، الذهبي، (١/ ٤٣٩) ت(١٦٣٥)، سير أعلام النبلاء، الذهبي، (١٨/ ٤٧٢)، تهذيب التهذيب، ابن حجر، (٢/ ١٥١) ت(٢٥٩).
(٤) السنن الكبرى، البيهقي ،كتاب الجنائز باب مَنْ ذَهَبَ فِى ذَلِكَ مَذْهَبَ التَّخْبِيرِ وَالاِقْتِدَاءِ بِالإِمَامِ فِى عَدَدِ التَّكْبِيرِ (٤/ ٣٧) ح(٧١٩٥).
(٥) الطبقات الكبرى، ابن سعد، (٣/ ٥٨٩).
(٦) المُصنف، ابن أبي شيبة، كتاب الأشربة، باب في الخمر يخلل، (٨/ ١٢) برقم(٢٤٥٦٨).
(٧) الثقات، ابن حبان، (٧/ ١٦٢) ت(٩٤٧٦).
(٨) تاريخ دمشق، ابن عساكر، (٤٠/ ٣٥٠).
(٩) تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: ٥٣٥) ت(٦٧٢٥)، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، (٦/ ١٠٧) ت(٨٠٥٥).
(١٠) العلل، الدارقطني، (٦/ ٨٨) برقم (١٠٠١).

ومرة رابعة هكذا كما رواه ابن أبي شيبة حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ موقوفاً على أبي عون.

ثانياً: في سنن الدارمي تسمية الحارث بن عمرو، عمرو بن الحارث، وعمرو بن الحارث له ترجمة وهو الجرشى ابن شريح من أصحاب معاذ عن عبادة رضى الله عَنْهُ قولَهُ، سَمِعَ منه عِيسَى بْن حصين. ذكره ابن حبان في الثقات[١].

ثالثاً: هذا الحديث كثر مخرجوه في كتب المسانيد والسنن، ومدار الإسناد واحد.

رابعاً: عند ابن عبدالبر عن الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب النبي ﷺ، وهذا من الاضطراب في الرواية.

المطلب الرابع: روايات أخرى لحديث معاذ

الرواية الأولى:

قال ابن ماجه[٢]: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَّادٍ سَجَّادَةُ، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، قَالَ: لَمَّا بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ:"لَا تَقْضِيَنَّ وَلَا تَفْصِلَنَّ إِلَّا بِمَا تَعْلَمُ، وإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْكَ أَمْرٌ فَقِفْ حَتَّى تَبَيَّنَهُ أَوْ تَكْتُبَ إِلَيَّ فِيهِ".

قال المزي: " محمد بن سعيد بن حسان هذا هو المصلوب، متروك الحديث"[٣].

وقال البوصيري: "هَذَا إِسْنَاد ضَعِيف مُحَمَّد بن سعيد هُوَ المصلوب اتهمَ بِوَضْع الحَدِيث"[٤]، وقال الألباني: "موضوع"[٥].

الرواية الثانية:

قال أبو نعيم[٦]: حَدَّثَنَا أَبِي، ثنا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ هَانِئٍ، ثنا أَبُو مُحَمَّدٍ يَعْقُوبُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ مَعْدَانَ، ثنا أَبُو عُبَيْدَةَ السَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى بْنِ السَّرِيِّ، ثنا شُعَيْبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، ثنا سَيْفُ بْنُ عُمَرَ الْأُسَيْدِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ صَخْرِ بْنِ لَوْذَانَ السُّلَمِيِّ الْأَنْصَارِيِّ وَكَانَ فِيمَنْ بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ عُمَّالِهِ إِلَى الْيَمَنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْصَى مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ، وَقَالَ لَهُ: "تَوَاضَعْ يَرْفَعْكَ اللَّهُ، وَاسْتَدِقَّ الدُّنْيَا يُلَقِّكَ الْحِكْمَةَ ، فَإِنَّهُ مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ وَاسْتَدَقَّ الدُّنْيَا أَظْهَرَ اللَّهُ الْحِكْمَةَ مِنْ قَلْبِهِ عَلَى لِسَانِهِ ، وَاحْذَرِ الْهَوَى، فَإِنَّهُ قَائِدُ الْأَشْقِيَاءِ إِلَى النَّارِ".

وفى رواية: أن معاذا سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله بم أقضى؟ قال: بكتاب الله. قال: فإن لم أجد؟ قال: بسنة رسول الله. قال: فإن لم أجد؟ قال: استدق الدنيا ،ويعظم في عينك ما عند الله واجتهد رأيك فيسددك الله للحق.[٧].

---

(١) التاريخ الكبير، البخاري، (٦/ ٣٢٠) ت(٢٥١٩)، الثقات، ابن حبان، (٥/ ١٧١) ت(٤٤١٧)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، ابن قطلوبغا، (٧/ ٣٣٥) ت(٨٣٧٥).

(٢) السنن، ابن ماجه، المقدمة، باب اجتناب الرأي والقياس، (١/ ٢١) ح(٥٥).

(٣) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المزي، (٨/ ٤٠٨).

(٤) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، البوصيري، (١/ ١١).

(٥) ضعيف الجامع الصغير وزيادته، الألباني، (ص: ٩٠٣) برقم (٦٢٥٥).

(٦) تاريخ أصبهان، الأصبهاني، (٢/ ٣٣١)، وأورد نحوه ابن عساكر في تاريخ دمشق، ابن عساكر، (٥٨/ ٤١٠).

(٧) جامع الأصول، ابن الأثير، (١٠/ ١٧٧)، وقال: أخرجه أبو داود.

قال الألباني: "لم أجد لها أصلا في شيء من المصادر التي وقفت عليها، فهي منكرة شديدة النكارة، لمخالفتها لجميع الروايات المرسلة منها والموصولة، وجميعها معلة بالجهالة"[١].

الرواية الثالثة:

قال ابن عساكر[٢]: أخبرنا أبو عبدالله الحسين بن عبدالملك أنا أبو طاهر أحمد بن محمود أنا أبو بكر ابن المقرئ نا القاسم بن مندة بن كوشيذ نا سليمان الشاذكوني نا الهيثم بن عبدالغفار عن سبرة بن معبد عن عبادة بن نسي عن عبدالرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل قال لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قلت يا رسول الله إن جاءني ما ليس في كتاب الله ولم أسمع منك فيه شيئا قال اجتهد رأيك فإن الله إذا علم منك الحق وفقك للحق..

وقال ابن حجر[٣]: أنبئت عن غير واحد عن عبداللطيف بن محمد القبيطي أخبرنا عبدالله بن منصور أخبرنا المبارك بن عبدالجبار أخبرنا محمد بن عبدالواحد أخبرنا أحمد بن إبراهيم أخبرنا أحمد بن محمد بن المغلس حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد حدثني أبي حدثني رجل عن عبادة بن نسي عن عبدالرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: .. فذكره بمعناه، وقال ابن حجر: "هذا حديث غريب"[٤].

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الألباني، (٢/ ٢٧٧).
(٢) تاريخ دمشق، ابن عساكر، (٥٨/ ٤١١).
(٣) موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، ابن حجر، (١/ ١٢١).
(٤) السابق، ابن حجر، (١/ ١٢١).

وقال الألباني: "الهيثم هذا قال ابن مهدي: " يضع الحديث ". والشاذكوني كذاب"[٥].

الملاحظات على الراوية:

(١) أنه بعث قاضياً.

قال بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن (يعني قاضيًا) وأنا حديث اليمن، قال قلت تبعثني إلى قوم يكون بينهم أحداث ولا علم لي بالقضاء، قال إن الله سيهتدي لسانك ويثبت قلبك قال فما شككت.

(٢) بعث معاذ إلى اليمين ثابت في الصحيح.

ففي الصحيحين هو: أن النبي بعث معاذاً إلى اليمن وقال له: (إنك تأتي قوماً أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه كتاب الله).

(٣) أن ضعف الحديث لا يعني رد الاجتهاد أو رفضه.

المبحث الثاني:

المصححون والمضعفون للرواية.

المطلب الأول:

المصححون للرواية

صحح الرواية جماعة من العلماء، وإليك طرفاً من أقوالهم.

(١) **قال الشافعي (٢٠٤هـ):** ومعنى الاجتهاد من الحاكم إنما يكون بعد أن لا يكون فيما يرد القضاء في كتاب ولا سنة ولا أمر مجتمع عليه، فأما وشيء من ذلك موجود فلا.

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الألباني، (٢/ ٢٧٦).

فإن قيل فمن أين قلت هذا وحديث النبي ﷺ ظاهره الاجتهاد؟ قيل له: أقرب ذلك قول النبي ﷺ لمعاذ بن جبل كيف تقضي؟ ... فأخبر النبي ﷺ أن الاجتهاد بعد أن لا يكون كتاب الله ولا سنة رسوله"[١].

(٢) **قال الجصاص(ت٣٧٠):** "فإن قيل: إنما رواه عن قوم مجهولين من أصحاب معاذ. قيل له: لا يضره ذلك، لأن إضافته ذلك إلى رجال من أصحاب معاذ توجب تأكيده، لأنهم لا ينسبون إليه أنهم من أصحابه، إلا وهم ثقات مقبولو الرواية عنه. ومن جهة أخرى إن هذا الخبر قد تلقاه الناس بالقبول، واستفاض، واشتهر عندهم من غير نكير من أحد منهم على رواته، ولا رد له، وأيضا: فإن أكثر أحواله أن يصير مرسلا، والمرسل عندنا مقبول"[٢].

(٣) **وقال الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ):** "فإن اعترض المخالف بأن قال: لا يصح هذا الخبر، لأنه يروى عن أناس من أهل حمص لم يسموا فهم مجاهيل ، فالجواب: أن قول الحارث بن عمرو ، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ ، يدل على شهرة الحديث ، وكثرة رواته ، وقد عرف فضل معاذ وزهده ، والظاهر من حال أصحابه الدين والثقة والزهد والصلاح ، وقد قيل: إن عبادة بن نسي رواه عن عبدالرحمن بن غنم ، عن معاذ ، وهذا إسناد متصل ، ورجاله معروفون بالثقة ، على أن أهل العلم قد تقبلوه واحتجوا به ، فوقفنا بذلك على صحته عندهم"[٣].

(٤) **وقَالَ أَبُو عُمَرَ ابن عبدالبر(٤٦٣هـ):** "وَحَدِيثُ مُعَاذٍ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ رَوَاهُ الْأَئِمَّةُ الْعُدُولُ، وَهُوَ أَصْلٌ فِي الِاجْتِهَادِ وَالْقِيَاسِ عَلَى الْأُصُولِ، وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَسَائِرُ الْفُقَهَاءِ"[٤].

(٥) **وقال إمام الحرمين(٤٧٨هـ):** "وهو مدون في الصحاح، وهو متفق على صحته، لا يتطرق إليه التأويل"[٥].

(٦) **وقال الغزالي(٥٠٥هـ):** "وهذا حديث تلقته الأمة بالقبول ولم يظهر أحد فيه طعنا وإنكاراً، وما كان كذلك فلا يقدح فيه كونه مرسلا بل لا يجب البحث عن إسناده"[٦].

(٧) **وقال أبو بكر بن العربي(ت٥٤٣هـ):** فإن قيل: "ليس حديثُ معاذ بصحيحٍ، ولا متَّصل السَّنَد". قلنا: "قد اختلف العلّماءُ في هذا الحديث، فمنهم من قال: هو صحيحٌ، ومنهم من قال: إنّه لا يصحّ، والَّذي أقول: إنّه صحيحٌ سَنَدًا ومعنًى؛ لأنّه حديثٌ مشهورٌ، رواه شُعبةُ بن الحَجَّاج، ورواه عنه جماعةٌ ثِقَات".[٧].

(١) الأم، الشافعي، (٦/ ٢١٦).
(٢) الفصول في الأصول، الجصاص، (٤/ ٤٤).
(٣) الفقيه والمتفقه، الخطيب، (١/ ٤٧٢).
(٤) جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، (٢/ ٨٩٤).
(٥) البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين، (٢/ ١٧).
(٦) المستصفى، الغزالي، (٢/ ٢٦٦)، والمنخول، الغزالي، (ص: ٤٣٠).
(٧) أحكام القرآن، ابن العربي، (٥٧٥/١)، المسالك في شرح موطأ مالك، ابن العربي، (٦/ ٢٤٣)، وعارضة الأحوذي، ابن العربي، (٦/ ٧٢ - ٧٣).

(٨) **وقال ابن قدامة المقدسي(٦٢٠هـ):** "ثم الحديث تلقته الأمة بالقبول، فلا يضره كونه مرسلًا"[(١)].

(٩) **وقال ابن تيمية(ت ٧٢٨ هـ):** "وهذا الحديث في المساند والسنن بإسناد جيد"[(٢)].

(١٠) **وقال ابن القيم(٧٥١هـ):** "فهذا حديث وإن كان عن غير مُسمَّيْنَ فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك؛ لأنه يدل على شهرة الحديث، وأن الذي حَدَّث به الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ، لا واحد منهم، وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سُمّي، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى؟ ولا يُعْرف في أصحابه مُتهم وكذاب ولا مجروح، بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم، لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك، كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث ؟ وقد قال بعض أئمة الحديث: إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدُدْ يديك به"[(٣)].

(١١) **وقال ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ):** "وهذا إسناد جيد"[(٤)].

(١٢) **وقال ابن الوزير(٨٤٠هـ):** "حديث مَشهور مُتَلقّى بالقبول، وقد خالف بعضُ أهلِ الحديث في صحَّتهِ على وفق شروطهم، وَطَعنَ فيه بأنه مَرويٌّ عن ناسٍ من أهلِ حِمْص من أصحاب معاذ عن معاذ -رضي الله عنه-.وأجيبُ عن هذا بوجوه:

الأول: أن له شواهد كثيرة من طُرقٍ متعددة، فقد قال الحافظ ابنُ كثير: هو حديثٌ حسنٌ مشهورٌ اعتمد عليه أئمةُ الإسلام في إثباتِ أصل القياسِ، وقد ذكرتُ له طرُقًا وشواهدَ في " جزءٍ مفرد " فلله الحمد. انتهى[(٥)].

الثاني: أنَّ كونَهم جماعة، يُقَوِّيهِ، وكونهم مِن أصحاب معاذ يُعَرِّفُهم بعض التَّعريف، فالظاهر مِن أصحاب معاذ أنَّهم من أهلِ الخير.

الثالث: أنَّ كتب الأئمةِ والأصوليين وأهل العدل متضمنةٌ للاحتجاج به، قاضية بصحته، فقد احتج به السَّيِّد الإمام أبو طالب في آخر كتاب " المجزىء " فقال -ما لفظه-: وهذا الخبرُ قَد تلقَّاه العلماءُ بالقبُولِ، وقد احتجَّ به الشيخُ أبو الحسين -البصري-في " المعتمد " -في أصول الفقه-، ورواه الترمذي وأبو داود في " سُنَنِهما ".

وقال الأمير الحسينُ بنُ محمد في كتاب " شفاء الأوام " - في التمييز بين الحلال والحرام -: إنَّهُ حديث معلوم. وأمَّا قولُ الترمذي: لا نعرفُهُ إلا من هذا الوجه، وليس إسنادُه عندي بمُتَّصل. فلا يُعتَرَضُ به على ما ذكرناه، لأنَّ غيرَ الترمذي قد عرفه مِن غير ذلك الوجه، وَمن عرف حجةٌ على مَنْ لم يَعْرِفْ.

(١) روضة الناظر وجنة المناظر، المقدسي (٢/ ١٧٠).
(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (١٣/ ٣٦٤).
(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، (٢/ ٣٤٤).
(٤) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، (٣٣/ ٦٩).
(٥) إرشاد الفقيه، ابن كثير، (٢/ ٣٩٦)..

ووجهُ الدلالة في الحديث –على ما ذكرناه–: أنَّ رسول الله ﷺ قرَّرَه على الاجتهاد عند أن لا يجد النَّصَّ، لا عند عدمِ النَّص[١].

(١٣) وقال الشوكاني(ت١٢٥٠هـ): "وَمِنْ أَدَلِّ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ: تَقْرِيرُ مُعَاذٍ عَلَى اجْتِهَادِ رَأْيِهِ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ ٤ لَهُ طُرُقٌ مُتَعَدِّدَةٌ، يَنْتَهِضُ مَجْمُوعُهَا لِلْحُجِّيَّةِ، كَمَا أَوْضَحْنَا ذَلِكَ فِي مَجْمُوعٍ مُسْتَقِلٍّ"[٢].

(١٤) وقال الكوثري(ت١٣٧١): " وهذا الحديث رواه عن أصحاب معاذ الحارث بن عمرو الثقفي، وليس هو مجهول العين بالنظر إلى أن شعبة بن الحجاج يقول عنه: إنه ابن أخي المغيرة بن شعبة، ولا مجهول الوصف من حيث أنه من كبار التابعين، في طبقة شيوخ أبي عون الثقفي ت سنة ١١٦، ولم ينقل أهل الشأن جرحا مفسرا في حقه، ولا حاجة في الحكم بصحة خبر التابعي الكبير إلى أن ينقل توثيقه عن أهل طبقته، بل يكفي في عدالة وقبول روايته ألا يثبت فيه جرح مفسر من أهل الشأن، لما ثبت من بالغ الفحص على المجروحين من رجال تلك الطبقة. أما من بعدهم فلا تقبل روايتهم ما لم تثبت عدالتهم وهكذا.

والحارث هذا ذكره ابن حبان في " الثقات " وإن جهله العقيلي وابن الجارود وأبو العرب، وقد روى هذا الحديث عن أبي عون عن الحارث–أبو إسحاق الشيباني وشعبة بن الحجاج المعروف بالتشدد في الرواية والمعترف له بزوال الجهالة وصفا عن رجال يكونون في سند روايته"[٣].

(١٥) وقال المباركفوري(ت ١٤١٤هـ): "وهذا الحديث وإن تكلم فيه بعض أهل العلم بما هو معروف فالحق أنه من قسم الحسن لغيره، وهو معمول به"[٤].

وخلاصة أقوالهم في الحديث:

أن الحديث مقبول لهذه الأسباب:

(١) شهرة الحديث، وتلقي العلماء له بالقبول.

(٢) أن الحارث ليس بمجهول عين ولا وصف.

(٣) أن أصحاب معاذ جماعة اشتهروا بالعلم والدين والفضل والصدق، ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك.

(٤) أن شعبة روى هذا الحديث، وقد قال بعض أئمة الحديث إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يديك به.

(٥) أن الحديث روي من أوجه أخرى تقويه .

كطريق عبادة بن نسي رواه عن عبدالرحمن بن غنم عن معاذ وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم .

ملاحظاتي على من قبل الرواية:

---

(١) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، (١/ ٢٨٢-٢٨٣)، الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ، ابن الوزير، (١/ ١٩٩- ٢٠٠).

(٢) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكاني، (٢/ ٢٢٣)، واسم كتابه المستقل "بغيه المستفيد في الرد على من أنكر الاجتهاد من أهل التقليد ". هدية العارفين (١/ ٣٦٥).

(٣) مقالات، الكوثري (ص ٦٠ - ٦١).

(٤) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المباركفوري، (١/ ٢٦٤).

(١) أنهم من المتأخرين، عدا الإمام الشافعي، مع أنه لم ينص صراحة على تصحيح الرواية.

(٢) أن معظمهم من الفقهاء.

(٣) أن اعتمادهم في التصحيح يرتكز على المتن، وليس على السند، وإن كانت هناك بعض المحاولات لتصحيح السند.

المطلب الثاني: المضعفون للرواية

هذا الحديث ضعفه جماعة من الأئمة، حتى إن **ابن الملقن(ت٨٠٤هـ)** نقل الإجماع على ضعفه فقال: " هَذَا الحَدِيث كثيرا مَا يتَكَرَّر فِي كتب الْفُقَهَاء وَالْأُصُول والمحدثين ويعتمدون عَلَيْهِ، وَهُوَ حَدِيث ضَعِيف بِإِجْمَاع أهل النَّقْل-فِيمَا أعلم- "[١].

(١) **قال البخاري(ت٢٥٦هـ):** "الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة الثقفي عن أصحاب معاذ رفعه في اجتهاد الرأي قال شعبة عن أبي عون، ولا يعرف الحارث إلا بهذا، ولا يصح"[٢]، وقال: "ولا يصح، وَلا يعرف إلا بهذا، مرسل"[٣].

(٢) **وقال أبو عيسى الترمذي(ت٢٧٩هـ):** "هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل"[٤].

(٣) **ونقل ابن عدي(ت٣٦٥هـ)** تضعيف البخاري فقال: "قال البخاري: "الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة، عن أصحاب معاذ عن معاذ روى عنه أبو عون لا يصح، ولا يعرف"[٥].

(٤) **وذكر الدارقطني(ت ٣٨٥هـ)** تعارض الوصل والإرسال ثم قال: ""والمرسل أصح"[٦].

وليس معنى قوله: "إن المرسل أصح أن الحديث صحيح، ولكن مراده: أن من حكم عليه بالإرسال أصح ممن حكم عليه بالاتصال".

(٥) **وقال ابن حزم(ت ٤٥٦هـ):** "لا يَصِحُّ لأَنَّهُ لَمْ يَرْوِهِ أَحَدٌ إلا الْحَارِثُ بْنُ عَمْرٍو وَهُوَ مَجْهُولٌ لا نَدْرِي مَنْ هُوَ عَنْ رِجَالٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصٍ لَمْ يُسَمِّهِمْ عَنْ مُعَاذٍ"[٧].

وقال: "هذا حديث ساقط لم يروه أحد من غير هذا الطريق، وأول سقوطه أنه عن قوم مجهولين لم يسموا، فلا حجة فيمن لا يعرف من هو، وفيه الحارث بن عمر، وهو مجهول لا يعرف من هو، ولم يأت هذا الحديث قط من غير طريقه ".

وأيضا فإن هذا الحديث ظاهر الكذب والوضع لأن من المحال البين أن يكون الله تعالى يقول: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَما أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَما أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَما ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلامِ ذلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلامَ

(١) البدر المنير، ابن الملقن، (٩/ ٥٣٤).
(٢) التاريخ الصغير، البخاري، (١/ ٣٠٤).
(٣) التاريخ الكبير، البخاري، (٢/ ٢٧٧) ت (٢٤٤٩).
(٤) السنن، الترمذي، (٣/ ٦١٦) ح(١٣٢٨).
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، (٢/ ٤٦٥) ت(٣٨٠).
(٦) العلل، الدارقطني، (٦/ ٨٨) ح(١٠٠١).
(٧) المحلى بالآثار، ابن حزم، (١/ ٨٢).

دِيناً فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (المائدة: ٣) و (وَما مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا طائِرٍ يَطِيرُ بِجَناحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثالُكُمْ مَا فَرَّطْنا فِي الْكِتابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ) (الأنعام: ٣٨) و (وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنا بِكَ شَهِيداً عَلى هؤُلاءِ وَنَزَّلْنا عَلَيْكَ الْكِتابَ تِبْياناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرى لِلْمُسْلِمِينَ) (النحل: ٨٩) ثم يقول رسول الله ﷺ إنه ينزل في الديانة ما لا يوجد في القرآن ومن المحال البين أن يقول الله تعالى مخاطبا لرسوله ﷺ (بِالْبَيِّناتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) (النحل: ٤٤) ثم يقول رسول الله ﷺ إنه يقع في الدين ما لم يبينه ﷺ ثم من المحال الممتنع أن يقول رسول الله ﷺ فاتخذ الناس رؤوسا جهالا فأفتوا بالرأي فضلوا وأضلوا جاء هذا بالسند الصحيح الذي لا اعتراض فيه وقد ذكرنا في باب الكلام في الرأي ثم يطلق الحكم في الدين بالرأي فهذا كله كذب ظاهر لا شك فيه، وقد كان في التابعين الراوين عن الصحابة رضي الله عنهم خبث كثير، وكذب ظاهر كالحارث الأعور وغيره ممن شهد عليه بالكذب ،فلا يجوز أن تؤخذ رواية عن مجهول لم يعرف من هو ولا ما حاله، ولقد لجأ بعضهم إلى أن ادعى في هذا الحديث أنه منقول نقل الكافة، قال أبو محمد ولا يعجز أحد عن أن يدعي في كل حديث مثل هذا، ولو قيل له بل الحديث الذي جاء من طريق ابن المبارك إن أشد الفرق فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور برأيهم فيحرمون الحلال ويحلون الحرام هو من نقل الكافة أكان يكون بينه وبين فرق ولكن من لم يستح قال ما شاء ولكن الذي لا شك فيه أنه من نقل الكواف كلها نقل تواتر يوجب العلم الضروري فقول الله تعالى (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً) (النساء: ٥٩)

فهذا هو الذي لا شك في صحته وليس فيه الرد عند التنازع إلا إلى الله تعالى وهو القرآن وإلى الرسول وهو كلامه ﷺ ولا أذكر القياس في ذلك فصح أن ما عدا القرآن والحديث لا يحل الرد إليه عند التنازع والقياس أصلا ليس قرآنا ولا حديثا فلا يحل الرد إليه أصلا وبالله تعالى التوفيق[١].

وقال: "حَدِيث بَاطِل لم يروه أُحْدُ الا الْحَارِث بن عَمْرو وَهُوَ مَجْهُول لَا يدْرِي من هُوَ عَن رجال من أهل حمص لم يسمهم وَمن بَاطِل الْمَقْطُوع بِهِ"[٢].

(٦) **وقال الجوزقاني (٥٤٣هـ):** "هذا حديث باطل، رواه جماعة، عن شعبة، عن أبي عون الثقفي، عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة، .. واعلم أنني تصفحت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار، وسألت من لقيته من أهل العلم بالنقل عنه، فلم أجد له طريقا غير هذا، والحارث بن عمرو هذا مجهول.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، (٥/ ١٣٢ – ١٣٤).
(٢) النبذة الكافية، ابن حزم، (ص: ٦٠).

وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون، وبمثل هذا الإسناد لا يعتمد عليه في أصل من أصول الشريعة، فإن قيل لك: إن الفقهاء قاطبة أوردوه في كتبهم واعتمدوا عليه؟ فقل: هذا طريقه والخلف قلد فيه السلف، فإن أظهروا غير هذا مما ثبت عند أهل النقل رجعنا إلى قولهم، وهذا مما لا يمكنهم البتة في خلاف ذلك"[١].

(٧) **وقال عبدالحق الإشبيلي(٥٨١ هـ):** "هذا الحديث لا يسند ولا يوجد من وجه صحيح"[٢].

(٨) **وقَالَ ابن الجوزي(٥٩٧هـ):** "هَذَا حَدِيثٌ لا يصح وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه فِي كتبهم ويعتمدون عليه ولعمري إن كان معناه صحيحًا إنما ثبوته لا يعرف لأن الْحَارِث بْن عمرو مجهول وأصحاب مُعَاذِ من أَهْل حمص لا يعرفون وما هَذَا طريقه فلا وجه لثبوته"[٣].

(٩) **وقال ابن طاهر (٦٢٠ هـ) في تصنيف له مفرد في الكلام على هذا الحديث:** "اعلم أني فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل، فلم أجد له غير طريقين، أحدهما طريق شعبة، والأخرى عن محمد بن جابر، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن رجل من ثقيف، عن معاذ، وكلاهما لا يصح، قال: وأقبح ما رأيت فيه قول إمام الحرمين في كتاب "أصول الفقه". والعمدة في هذا الباب على حديث معاذ، قال: وهذه زلة منه، ولو كان عالما بالنقل لما ارتكب هذه الجهالة"[٤].

(١٠) **وقال الذهبي(٧٤٨هـ):** " مداره على الحارث بن عمرو، وفيه جهالة، عن رجال من أهل حمص، عن معاذ"[٥].

وقال: "تفرد به أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي، عن الحارث بن عمرو الثقفي ابن أخي المغيرة، وما روى عن الحارث غير أبي عون، فهو مجهول"[٦].

(١١) **وقال السبكي (٧٧١هـ):** "فَمن كَلَام الذَّهَبِيّ وَكَانَ أَبُو الْمَعَالِي مَعَ تبحره فِي الْفِقْه وأصوله لَا يدْرِي الحَدِيث ذكر فِي كتاب الْبُرْهَان حَدِيث معَاذ فِي الْقيَاس، فَقَالَ: "هُوَ مدون فِي الصِّحَاح مُتَّفق على صِحَّته"، كَذَا قَالَ، وأنى لَهُ فِي الصِّحَّة ومداره على الْحَارِث بن عَمْرو وَهُوَ مَجْهُول عَن رجال من أهل حمص لَا يدرى من هم عَن معَاذ انْتهى[٧].

فَأَما قَوْله: "كَانَ لَا يدْرِي الحَدِيث، فإساءة على مثل هَذَا الإِمَام لَا تنبغي... وهب أَنه زل فِي حَدِيث أَو حديثين أَو أَكثر، فَلَا يُوجب ذَلِك أَن يَقُول: "لَا يدْرِي الْفَنّ"، وَمَا هَذَا الحَدِيث وَحده ادّعى الإِمَام صِحَّته، وَلَيْسَ بِصَحِيح، بل قد ادّعى ذَلِك فِي أَحَادِيث غَيره، وَلم يُوجب ذَلِك عندنَا الغض مِنْهُ وَلَا إنزاله عَن مرتبته الصاعدة فَوق آفَاق السَّمَاء"[٨].

---

(١) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الجوزقاني، (١/ ٢٤٤).
(٢) الأحكام الوسطى، الإشبيلي، (٣/ ٣٤٢).
(٣) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي، (٢/ ٢٧٣).
(٤) البرهان، ابن طاهر، (٢/ ٥٠٦ - ٥٠٧).
(٥) سير أعلام النبلاء، الذهبي، (١٨/ ٤٧٢).
(٦) ميزان الاعتدال، الذهبي، (١/ ٤٣٩) ت(١٦٣٥).
(٧) تاريخ الإسلام، الذهبي، (١٠/ ٤٢٦).
(٨) طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، (٥/ ١٨٧).

(١٢) ونقل **ابن كثير(٧٧٤هـ)**[١]. تضعيف الترمذي والبخاري، ولم يزد على ذكر هذا التضعيف.

(١٣) وكذا فعل **المناوي(٨٠٣هـ)** [٢].

(١٤) **وضعفه الحافظ العراقي(٨٠٦هـ)**[٣].

(١٥) **وقال ابن حجر(٨٥٢هـ):** "أساء الأدب (يعني الذهبي) على "إمام الحرمين"، وكان يمكنه أن يعبر بألين من هذه العبارة، مع أن كلام إمام الحرمين أشد مما نقله عنه، فإنه قال: والحديث مدون في الصحاح متفق على صحته، لا يتطرق إليه التأويل؛ كذا قال رحمه الله وقد أخرجه الخطيب في كتاب "الفقيه والمتفقه" من رواية عبدالرحمن بن غنم، عن معاذ بن جبل، فلو كان الإسناد إلى عبدالرحمن ثابتا، لكان كافيا في صحة الحديث، وقد استند أبو العباس بن القاص في صحته–إلى تلقي أئمة الفقه والاجتهاد له بالقبول "[٤].

فهؤلاء الأئمة ضعفوا الرواية من ناحيتين.

الناحية الأولى: من جهة السند، ففيه هذه العلل:

(١) تعارض الوصل والإرسال والانقطاع.

(٢) جهالة أصحاب معاذ.

(٣) جهالة الحارث بن عمرو.

الناحية الثانية: من جهة المتن.

أولاً: التعارض مع قوله تعالى: (مَا فَرَّطْنا فِي الْكِتابِ مِنْ شَيْءٍ) (الأنعام:٣٨) وقوله تعالى: (وَلا رَطْبٍ وَلا يابِسٍ إِلاَّ فِي كِتابٍ مُبِينٍ (الأنعام: ٥٩). إذا في الحديث قوله: "فإن لم تجد في كتاب الله"، وكأن هناك أشياء غير موجودة في كتاب الله.

ثانياً: أن معاذاً رضي الله عنه سيجتهد في حياة النبي ﷺ، وهذا غير جائز.

أن في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام صوبه على قوله أجتهد رأيي، وهو خطأ؛ لأن الاجتهاد في زمان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يجوز .

ثالثاً: أن تنصيبه للقضاء لم يكن إلا لأنه ﷺ يعلم أنه عالم بداية، إذ كيف ينصبه للقضاء، ثم يسأل عن علمه من عدمه.

ففي الحديث يقتضى أنه سأله عما به يقضي بعد أن نصبه للقضاء، وذلك لا يجوز لأن جواز نصه للقضاء مشروطاً بصلاحيته للقضاء وهذه الصلاحية إنما تثبت لو ثبت كونه عالما بالشئ الذي يجب أن يقضى به، والشئ الذي لا يجب أن يقضى به.[٥].

المطلب الثالث: القول الراجح في الرواية.

ثَبت مِمَّا تقدم أَن حَدِيث معَاذ ضَعِيف لعلل:

(١) الِاضْطِرَاب فِي الْإِسْنَاد. فمرة روي مرسلاً، وأخرى متصلاً، وثالثة موقوفاً على أبي عون، فتعارض الوصل والإرسال والانقطاع. ومرة جاء في الإسناد عن رجال من أصحاب معاذ، ومرة عن رجل من أصحاب معاذ، ومرة عن ناس من أصحاب معاذ، ومرة عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ.

---

(١) تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، ابن كثير، (ص: ١٢٥).

(٢) في كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح، المناوي، (٣/ ٢٩٥) ح(٢٨٣٦).

(٣) تخريج أحاديث منهاج الأصول" للبيضاويّ العراقي، (١/ ٧٦).

(٤) التلخيص الحبير، ابن حجر، (٤/ ٤٤٧).

(٥) المحصول، الرازي، (٥/ ٤٠ ـ ٤١).

(٢) جَهَالَة الْحَارِث بن عَمْرو. إذ حكم عليه علماء الجرح والتعديل بالجهالة، وأما ذكر ابن حبان له في الثقات، فلا حجة فيه إذ هو معروف بتوثيق المجاهيل، ودليل ذلك أنه مجهول عند الإمام البخاري والذهبي والعسقلاني، وهذا واضح من شرطه داخل كتابه الثقات، فقد قال رحمه الله: "وإنما أذكر في هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ، وقد ضعفه بعض أئمتنا، ووثقه بعضهم؛ ....

... لأن العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يعلم يجرح، فهو عدل إذا لم يبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الاشياء غير المغيب عنهم جعلنا الله ممن أسبل عليه جلاليب الستر في الدنيا، واتصل ذلك بالعفو عن جناياته في العقبي إنه الفعال لما يريد[١].

(٣) جَهَالَة أَصْحَاب معَاذ. إذ لم ترد تسميتهم في أي إسناد من الأسانيد، بل ولا تسمية واحد منهم، ولم يروه واحد منهم على الاستقلال، فكيف يرد في ذهن محدث أن هؤلاء الأصحاب تلقوا هذا الخبر الذي تترتب عليه أحكام عدة، ولا يحدثون به سوى الحارث بن عمرو، بل كيف لم يتحرك واحد من الرواة بحثاً عن هذا الحديث ليرويه بإسناده.

(٤) الْإِرْسَال. فقد رجح الأئمة رواية الإرسال، وليس معنى ذلك أن الرواية صحيحة، وإنما معناه أن من روى الإرسال روايته أرجح ممن وصل، والمرسل نوع من أنواع الضعيف.

لذا قال الألباني: "هذا ولا يهولنك اشتهار هذا الحديث عن علماء الأصول، واحتجاجهم به في إثبات القياس، فإن أكثرهم لا معرفة عندهم بالحديث ورجاله، ولا تمييز لديهم بين صحيحه وسقيمه، شأنهم في ذلك شأن الفقهاء بالفروع، إلا قليلا منهم، وقد مر بك كلام إمام الحرمين في هذا الحديث–وهو من هو في العلم بالأصول والفروع، فماذا يقال عن غيره ممن لا يساويه في ذلك بل لا يدانيه، كما رأت نقد الحافظ ابن طاهر إياه، ثم الحافظ ابن حجر من بعده، مع إنكاره على ابن طاهر سوء تعبيره في نقده"[٢].

المطلب الخامس: الجواب عن أدلة المصححين

الجواب عن حجج المصححين للرواية:

أولاً: أما قولهم بشهرة الحديث، وتلقي العلماء له بالقبول.

فيمكن أن يجاب عنه بما رأيت من أن علماء الحديث لم يتلقوا الحديث بالقبول، وإنما تلقوه بالرد، وهذه الشهرة لا تعني التصحيح، فكثير من الأحاديث الضعيفة منتشرة بين الناس، وكثر مخرجوها ومع ذلك ضعفها العلماء، بل وبعضها حكم عليه العلماء بالوضع[٣].

---

(١) الثقات، ابن حبان، (١١/١ - ١٣).

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الألباني، (٢/ ٢٨٤).

(٣) كقصة الغرانيق ألف العلامة الألباني رسلة في بيان وضعها أسماها نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق.

وقد نقل الْحَافِظ ابْن الملقن إِجْمَاع الْمُحدثين عَلَى ضعفه، وهم أهل الصَّنْعَة وإليهم يرجع القَوْل فِي هَذَا الْمَوْضُوع، فَإِن قَوْلهم هَذَا مُخَالف للْوَاقِع الَّذِي تقدم.

ثانياً: قولهم: إن الحارث ليس بمجهول عين ولا وصف.

يجاب عنه بالآتي:

(٢) أنه مجهول إذ لم يعرف عنه إلا أنه ابن أخي المغيرة بن شعبة، ولم يقل أحد أن الراوي المجهول إذا عرف اسم جده خرج بذلك عن جهالة العين إلى جهالة الحال أو الوصف، قال الخطيب: "المجهول عند أهل الحديث من لم يعرفه العلماء ولا يعرف حديثه إلا من جهة واحد.".

(٢) أن الذي حكم عليه بالجهالة الإمام البخاري، وكذا نقل الحكم بالجهالة الحافظان: الذهبي، والعسقلاني، وكفى بهم حجة.

(٣) الحارث بن عمرو من صغار التابعين، وليس من كبارهم، وهب أنه من كبار التابعين، فذلك لا ينفي عنه جهالة العين فضلا عن جهالة الوصف عند أحد من أئمة الجرح والتعديل، بل إن سيرتهم في ترجمتهم للرواة يؤيد ما ذكرنا.

(٤) الجهالة علة في الحديث تستلزم ضعفه، فأغنى ذلك عن الجرح المفسر، وثبت ضعف الحديث، أما توثيق ابن حبان فقد سبق بيان أنه معروف بتوثيق المجاهيل.

ثالثاً: أن أصحاب معاذ جماعة اشتهروا بالعلم والدين والفضل والصدق، ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك.

ويجاب عن هذا بالآتي:

(١) أصحاب معاذ ليسوا أصحاب محمد ﷺ؛ حتى يقال فيهم هذا الكلام، والسياق يدل على أنهم من التابعين، والتابعي يجوز أن يكون ضعيفًا.

(٢) علة الحديث محصورة في أصحاب معاذ، فهناك علتان أخريان قائمتان، فالحديث ضعيف على كل حال.

(٤) أن شعبة روى هذا الحديث، وقد قال بعض أئمة الحديث إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يديك به.

يجاب عن هذا بما يلي:

(١) لا يلزم من تشدد إمام من الأئمة عدم روايته عن الضعفاء، فمن المعلوم أن تشدده في النقد لا يعني تشدده في الأخذ، وقد روي البخاري خارج الصحيح عن شيوخ ضعفاء، وكذا النسائي أدخل في كتابه السنن بعض الروا الذين جرحهم بل ووصفهم بالترك[1]، ورواية الراوي عمن سماه لا تعتبر تعديلاً له.

(٢) أضف إلى ذلك أن الضعف ليس في شيخ شعبه، وإنما فيمن فوقه.

(٥) أن الحديث روي من أوجه أخرى تقويه .

كطريق عبادة بن نسي رواه عن عبدالرحمن بن غنم عن معاذ وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة

(١) انظر سنن النسائي، (٦٩/٣) رقم (١٣١٦)، سنن النسائي، (١٢٩/٣) رقم(١٤٣١).

على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم .

والجواب:

أن هذه الطرق لا تخلو من كذاب كمحمد بن سعيد بن حسان وهو الدمشقي المصلوب.

أو وضاع كسليمان الشاذكوني، قال ابن مهدي: " يضع الحديث ".

وجملة القول: أن الحديث لا يصح إسناده لإرساله، وجهالة راويه الحارث بن عمرو، فمن كان عنده من المعرفة بهذا العلم الشريف، وتبين له ذلك فبها، وإلا فحسبه أن يستحضر أسماء الأئمة الذين صرحوا بتضعيفه، فيزول الشك من قلبه، وها أنا ذا أسردها:

١-البخاري. ٢-الترمذي. ٣-العقيلي. ٤-الدارقطني. ٥-ابن حزم.

٦-ابن طاهر. ٧-ابن الجوزي. ٨-الذهبي. ٩-السبكي. ١٠-ابن حجر .

كل هؤلاء-وغيرهم ممن لا نستحضرهم-قد ضعفوا هذا الحديث، ولن يضل بإذن الله من اهتدى بهديهم، كيف وهم أولى الناس بالقول المأثور: " هم القوم لا يشقى جليسهم ". هذا ولما أنكر ابن الجوزي صحة الحديث أتبع ذلك قوله: " وإن كان معناه صحيحا "[١].

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الألباني، (٢/ ٢٧٤).

المبحث الثالث: الكلام على معنى الحديث

لا إشكال عند من قبل هذه الرواية في قبول المعنى، بل إن من أكبر ما دفعهم إلى تصحيح الرواية، هو استحسانهم للمعنى.

أما من رد الرواية فانقسموا قسمين:

منهم من رد الرواية سنداً، واستشكل المعنى كما سبق، ومنهم من رد السند وقبل المعنى، كما قال ابن الجوزيّ بعد أن حكم بعدم ثبوت الحديث: "وإن كان معناه صحيحًا"(١).

لكن المعنى المقبول من وجهة نظري في هذا الحديث : "أن الحديث صحيح المعنى فيما يتعلّق بالاجتهاد عند فقدان النصّ، وهذا مما لا خلاف فيه".

والمعنى يكون كالتالي: "أن الإنسان عندما يبحث في الأدلة يبحث في القرآن أولاً، ثم يبحث في السنة، وكل منهما من ناحية الحكم والتعويل واحد؛ لأن السنة متعبد بها كما يتعبد بالقرآن من حيث العمل، وعليه أن يصير إلى ما يجد من دليل من كتاب الله عز وجل أو سنة رسوله ﷺ، وإذا لم يحصل شيئاً من ذلك، ووجد إجماعاً أو حكاية إجماع واتفاق العلماء على ذلك فإنه يأخذ به، وإن لم يكن شيئاً من هذا ولا هذا فإنه يجتهد رأيه، وذلك بإلحاق النظير بالنظير، وإلحاق الشبيه بالشبيه، أو بإدخاله تحت قاعدة عامة، أو إدراجه تحت لفظ عام، أو ما إلى ذلك من الطرق التي يمكن أن يصار إليها؛ لأن الشريعة مستوعبة لكل شيء، وهذا الاستيعاب ليس بألفاظها؛ لأنه ليس كل قضية لابد أن يوجد فيها نص، ولكن هذا يكون بعموماتها وبقواعدها بقياس الشبيه بالشبيه والنظير بالنظير وهكذا، ولهذا كل نازلة تنزل بالناس ولم يعرف لها مثيل فيما(٢). أما تصحيح المعنى لكلّ ما تضمّنه الحديث فغير صحيح:

لأنه تضمّن تصنيف السنّة مع القرآن، وإنزالها معه منزلة الاجتهاد منهما، فكما أنه لا يجوز الاجتهاد مع وجود النصّ في الكتاب والسنّة، فكذلك لا يأخذ بالسنّة إلا إذا لم يجد في الكتاب، وهذا التفريق مما لا دليل عليه، بل مضادّ لقوله عز وجل: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ}، فالسنّة تُبيّن مجمل القرآن، وتقيّد مطلقه، وتُخصّص عمومه، فالواجب النظر في الكتاب والسنّة معًا، وعدم التفريق بينهما (١).

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، أما بعد.

فقد بينت من خلال هذا البحث الموجز المختصر موقف العلماء من رواية معاذ بن جبل في الاجتهاد. وقد استقصيت في التخريج، وفي جمع أقوال العلماء قدر الوسع والطاقة حتى أصل إلى الحق.

وقد ظهرت لي هذه النتائج:

(١) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي، (٢/ ٢٧٣).

(٢) شرح سنن أبي داود، عبدالمحسن العباد، (١٩/ ١٤٠).

(١) أن الرواية مشهورة مبثوثة في كتب السنة والفقه والأصول.

(٢) أن من حكم على الرواية بالصحة معظمهم من الفقهاء والمتأخرين، ومن ضعفها جلهم من المحدثين.

(٣) أن القائلين بضعف الرواية بعضهم ردها سنداً ومتناً، وبعضهم ضعف السند وقبل المتن.

(٤) أن الراجح ضعف الرواية نظراً لاضطرابها، وارسالها، وجهالة بعض رجالها.

التوصيات:

(١) الاعتناء بتخريج الأحاديث المشتهرة.

(٢) الاعتناء بدراسة أحاديث الأحكام، لا سيما التي تبنى عليها القواعد.

وأخيراً: فإن أكن أصبت فبفضل الله جلت قدرته، وبعونه وحده سبحانه، وإن أكن أخطأت فقد بذلت أقصى ما استطعت للوصول إلى الحق، ورحمة ربك وسعت كل شيء .

المراجع

(١) القرآن الكريم.

(٢) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الجوزقاني، الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبدالله الهمذاني الجورقاني (ت: ٥٤٣هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي ط: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند الرابعة، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

(٣) أحكام القرآن، ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

(٤) الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، ابن الخراط الإشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي (ت: ٥٨١ هـ) تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي ط: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض –السعودية : ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الظاهري (ت: ٤٥٦هـ) المحقق: الشيخ أحمد شاكر قدم له: أ. الدكتور إحسان عباس ط: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

(٦) أخبار القضاة، وكيع، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفِ بْنِ حَيَّانَ البَغْدَادِيّ، المُلَقَّب بِـ"وَكِيع" (ت: ٣٠٦هـ) المحقق: تحقيق:عبدالعزيز المراغي ط: المكتبة التجارية الكبرى، الأولى، ١٣٦٦هـ=١٩٤٧م.

(٧) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكاني، محمد بن علي الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ) المحقق: الشيخ أحمد عناية، وقدم له: الشيخ خليل الميس ود.ولي الدين فرفور ط: دار الكتاب العربي الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

(٨) إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ط: دار الكتب العلمية بيروت تحقيق علي إبراهيم مصطفى.

(٩) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) تحقيق: عادل عبد الموجود وعلى معوض ط: دار الكتب العلمية بيروت: الأولى ١٤١٥هـ.

(١٠) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ هـ) تحقيق: مشهور آل سلمان شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد ط: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية : الأولى، ١٤٢٣ هـ .

(١١) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ) ط: دار الكتب العلمية – بيروت.

(١٢) البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ) المحقق: مصطفى أبوالغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال ط: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

(١٣) البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين (ت: ٤٧٨هـ) المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

(١٤) تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ) المحقق: سيد كسروي حسن ط: دار الكتب العلمية – بيروت : الأولى، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.

(١٥) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف ط: دار الغرب الإسلامي : الأولى، ٢٠٠٣ م.

(١٦) التاريخ الصغير ، البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري تحقيق: محمود ابراهيم زايد فهرس أحاديثه: يوسف المرعشي ط: دار المعرفة بيروت – لبنان.

(١٧) التاريخ الكبير، البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبوعبد الله ت: ٢٥٦هـ) ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

(١٨) تاريخ دمشق، ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر (ت: ٥٧١هـ) المحقق: عمرو العمروي ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع : ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

(١٩) تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت: ٧٧٤هـ) ط: دارابن حزم الثانية ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

(٢٠) منهاج الوصول الى علم الأصول، البيضاوي، قاضي القضاة عبد الله بن عمر البيضاوي ، اعتنى به مصطفى شيخ مصطفى / مؤسسة الرسالة بيروت / الاولى.

(٢١) تقريب التهذيب، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) المحقق: محمد عوامة ط: دار الرشيد سوريا الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(٢٢) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي، ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.

(٢٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي ط: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الأولى، ١٣٢٦هـ.

(٢٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت: ٧٤٢هـ) المحقق: د. بشار عواد معروف ط: مؤسسة الرسالة – بيروت : الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.

(٢٥) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ) المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث ط: دار النوادر، دمشق – سوريا : الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

(٢٦) الثقات، ابن حبان، محمد بن حبان ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ) ط: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية ط: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣م.

(٢٧) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، ابن قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي الحنفي (ت: ٨٧٩هـ) وتحقيق: شادي بن محمد آل نعمان ط: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن : الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م

(٢٨) جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط – ط: مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان: الأولى

(٢٩) جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ) دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي ط: مؤسسة الريان دار ابن حزم الأولى ١٤٢٤ – ٢٠٠٣ هـ

(٣٠) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ،ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين،(ت: ٨٤٠هـ) تقديم: فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد اعتنى به: علي بن محمد العمران ط: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع

(٣١) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، (ت: ٦٢٠هـ) ط: مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع الثانية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م

(٣٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ) ط: دار المعارف، الرياض - السعودية : الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م

(٣٣) سنن ابن ماجه، ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: ٢٧٣هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ط: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي

(٣٤) سنن أبى داود، أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني ط: دار الكتاب العربي ـ بيروت

(٣٥) سنن الترمذي الجامع الصحيح، الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين.

(٣٦) السنن الصغرى، البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي ط: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان : الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

(٣٧) السنن الكبرى، البيهقي، أحمد بن الحسين ، أبو بكر البيهقي المحقق: محمد عبد القادر عطا ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان : الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

(٣٨) سير أعلام النبلاء، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ط: مؤسسة الرسالة: الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

(٣٩) شرح مشكل الآثار، الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت: ٣٢١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط ط: مؤسسة الرسالة : الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

(٤٠) الضعفاء الكبير، العقيلي أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي (ت: ٣٢٢هـ) المحقق: عبد المعطي قلعجي ط: دار المكتبة العلمية بيروت الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٤١) ضعيف الجامع الصغير وزيادته، الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (ت: ١٤٢٠هـ) أشرف على طبعه: زهير الشاويش ط: المكتب الإسلامي.

(٤٢) طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ) المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع : الثانية، ١٤١٣هـ.

(٤٣) الطبقات الكبرى، ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي (ت: ٢٣٠هـ) المحقق: إحسان عباس ط: دار صادر – بيروت : الأولى، ١٩٦٨ م.

(٤٤) عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، ابن العربي، أبو بكر بن العربي المالكي تصوير دار الكتب العلمية من المصرية القديمة.

(٤٥) علل الدارقطني، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ) تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي. ط: دار طيبة – الرياض : الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م. وتحقيق، محمد بن صالح بن محمد الدباسي ط: دار ابن الجوزي – الدمام : الأولى، ١٤٢٧ هـ.

(٤٦) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ط: دار الكتب العلمية – بيروت الأولى، ١٤٠٣هـ تحقيق: خليل الميس.

(٤٧) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، (ت: ٨٤٠هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط ط: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت : الثالثة، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.

(٤٨) الفصول في الأصول، الرازي، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت: ٣٧٠هـ) ط: وزارة الأوقاف الكويتية : الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

(٤٩) الفقيه والمتفقه، الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي ط: دار ابن الجوزي – السعودية : الثانية، ١٤٢١هـ.

(٥٠) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ) تحقيق: يحيى مختار غزاوي ط: دار الفكر، بيروت سنة النشر ١٤٠٩ – ١٩٨٨م.

(٥١) كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح، المناوي، محمد بن إبراهيم بن إسحاق السلمي المُنَاوِي ثم القاهري، الشافعيّ، (ت: ٨٠٣هـ)تحقيق: د. مُحمَّد إِسْحَاق مُحَمَّد إِبْرَاهِيم تقديم: ش. صالح اللحيدان ط: الدار العربية للموسوعات، بيروت لبنان: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

(٥٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ) المحقق: أنور الباز – عامر الجزار ط: دار الوفاء : الثالثة، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.

(٥٣) المحصول، الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ) دراسة وتحقيق: د. طه فياض العلواني ط: مؤسسة الرسالة : الثالثة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

(٥٤) المحلى بالآثار، ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ) ط: دار الفكر – بيروت : بدون طبعة وبدون تاريخ.

(٥٥) مختصر الأحكام المؤلف: أبو علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي ت: ٣١٢ هـ المحقق: أنيس بن أحمد ط: (١-٤) مكتبة الغرباء الأثرية، (٥-٧) دار المؤيد .

(٥٦) المدخل إلى السنن الكبرى، البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ط: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت .

(٥٧) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المباركفوري، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبدالسلام المباركفوري (ت: ١٤١٤هـ) ط: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء الجامعة السلفية بنارس الهند الثالثة ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م.

(٥٨) المسالك في شرح موطأ مالك، ابن العربي، القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري شهرته: ابن العربي المحقق: محمد بن الحسين السليماني + عائشة بنت الحسين السليماني ط: دار الغرب الإسلامي بيروت : الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

(٥٩) المستصفى في علم الأصول، الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ) المحقق: محمد الأشقر ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

(٦٠) مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (ت: ٢٠٤هـ) المحقق: الدكتور محمد التركي ط: دار هجر – مصر : الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

(٦١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي ط: مؤسسة الرسالة : الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م .

(٦٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت: ٨٤٠هـ) المحقق: محمد المنتقى الكشناوي ط: دار العربية – بيروت : الثانية، ١٤٠٣ هـ..

(٦٣) مُصنف، ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (١٥٩ . ٢٣٥ هـ) تحقيق: محمد عوامة طبعة: الدار السلفية الهندية القديمة.

(٦٤) المعجم الكبير، الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت: ٣٦٠ هـ المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي ط: دار إحياء التراث العربي : الثانية، ١٩٨٣ م

(٦٥) مقالات، الكوثري، للشيخ محمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ) ط. المكتبة التوفيقية – القاهرة – مصر.

(٦٦) المنتخب من مسند عبد بن حميد، الكشي، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام (ت: ٢٤٩هـ) تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي ط: دار بلنسية للنشر والتوزيع : الثانية ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

(٦٧) المنخول من تعليقات الأصول، الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ) حققه وخرج نصه وعلق عليه: الدكتور محمد حسن هيتو ط: دار الفكر المعاصر– بيروت لبنان، دار الفكر دمشق سورية الثالثة، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

(٦٨) المنفردات والوحدان، مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ) المحقق: د. عبدالغفار البنداري ط: دار الكتب العلمية بيروت : الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨

(٦٩) موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ) تحقيق: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي ط: مكتبة الرشد، الرياض السعودية: الثانية، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

(٧٠) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق: علي البجاوي ط: دار المعرفة، بيروت لبنان الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م

(٧١) النبذة الكافية في أحكام أصول الدين، ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ) المحقق: محمد عبد العزيز ط: دار الكتب العلمية بيروت: الأولى، ١٤٠٥هـ.

(٧٢) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، الباباني، إسماعيل بن محمد الباباني البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ) ط: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

The hadith of Mu'adh In diligence Between acceptance and reply

Mohamed Sayed Ahmed Shehata
Professor of Hadith and its Sciences
Al Azhar university, Assiut And Majmaah
University - Al-Zulfi College of Education

Abstract. there are conversations invoked by scholars and purists، and adopted by the important rules، you need to examine and audit and sentenced، as proved، means safe to work out.
It is known that the conversations and spread، and filled the stomachs of the books of Sunnah، and fiqh، assets، and Waltvsar، modern Maaz bin Jabal may Allah be pleased with him in the diligence، to be issued by the gates of ijtihad.
Scientists have differed in terms of acceptance and response، a group of scientists Before him، and they quoted him، others rose and sentenced him weak، but extremely fragile.
And each had one of those of his argument and his guide، something that needs to be part of the examination، when judging this talk، all this prompted me to research and exploration، gathering scientists say until I get to the right to judge the novel.
The aim of the research: to identify the provisions of the novel and externalized، and said other modern novels Maaz، and stand on the words of correctors and Alamadafeen of the novel، and the statement of the charges، and said the most correct when judging the novel، and stand on the modern meaning.
The research methodology deductive markets where the evidence and the words of scholars، then devised a final judgment.
These are the most important results: the famous novel، and that of judging the health of the novel mostly scholars and latecomers، and the weakness of the novel mostly modern and likely weak due to the discomfiture of the novel، and sent، and the foolishness of some of its men.
Among the recommendations: look after the graduation of conversations Almsthrh، and take care of studying the sayings of jurisprudence، especially upon which to build rules.